

دور التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في تجسيد التنمية المجتمعية

The role of women's economic and social empowerment in embodying societal development

2 مفيدة بوقبرين، طالبة دكتوراه.

Moufida Bouguebrine PhD student

Phd Student

جامعة صالح بونبندر قسنطينة 3

Salah Boubnider

University Coustantine 3

1 الطاهر غراز، أستاذ محاضر صنف أ

Tahar Gherraz,

Professor lecturer class A.

قسم علم الاجتماع جامعة جيجل

Department of Sociology

, University of Jijel

تاريخ القبول: 2020/12/01

تاريخ الإرسال: 2020/10/24

Abstract:

ملخص:

The concept of empowerment of women has become a common concept in most countries, especially in the field of social development, and in the writings of women. Domestic and international conferences. Accordingly, the economic empowerment of women is the process by which women can move from a position of lower economic power in society to a position of higher economic power, through increased control and control of basic economic and financial resources, which are wages, capital, and property in kind, which gives them in the first place Direct material independence. This is what this article seeks to answer.

Keywords: empowerment; women's empowerment; development; economic empowerment; social justice; political empowerment; social empowerment.

أصبح مفهوم تمكين المرأة من المفاهيم الشائعة في معظم الدول، خاصة في مجال التنمية الاجتماعية، وفي كتابات المرأة؛ حيث حلّ مفهوم التمكين جوهرياً -سواء في مناقشة السياسات، أو البرامج -محلّ مفاهيم النهوض والرفاهية، ومكافحة الفقر والمشاركة المجتمعية، وشكّل أحد المفاهيم الرئيسة في المؤتمرات المحلية والدولية. وعليه فإن التمكين الاقتصادي للمرأة هو العملية التي تستطيع المرأة من خلالها الانتقال من موقع قوة اقتصادي أدنى في المجتمع إلى موقع قوة اقتصادي أعلى، وذلك من خلال ازدياد سيطرتها وتحكمها بالموارد الاقتصادية والمالية الأساسية، وهي الأجور ورأس المال والملكيات العينية، وهو ما يمنحها في الدرجة الأولى استقلالية مادية مباشرة. هذا ما يسعى هذا المقال إلى الإجابة عليه.

الكلمات المفتاحية: التمكين؛ تمكين المرأة؛ التنمية؛ التمكين الاقتصادي؛ العدالة الاجتماعية؛ التمكين السياسي؛ التمكين الاجتماعي.

مقدمة

آخر. "أما مصطلح "تمكين المرأة" فيعني تطوير مشاركة المرأة وتنمية قدرتها ووعيها ومعرفتها، ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة المادية، والنفسية، والاجتماعية، والسياسية، ويتيح لها كافة القدرات والإمكانات التي تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها ووضعها ومن ثمّ الإسهام الحر والواعي في بناء المجتمع على كافة أصعدته، فكون المرأة في أي مجتمع قادرة على الاستفادة من موارده وتطوير نفسها من خلال مؤسساته المختلفة وتفعيل دورها في تنميتها يعتبر نجاحاً لذلك المجتمع قبل أن يكون نجاحاً لتلك المرأة. ولتمكين المرأة أشكال عديدة منها: التمكين الاقتصادي؛ وهو تمكين المرأة من التصرف الكامل في أموالها وممتلكاتها وإدارتها بالشكل الذي تريد دون حاجة للرجوع للرجل، كما يحق لها ممارسة المهن المشروعة التي تطمح إليها دون عوائق أو مبررات واهية. وكذلك التمكين الاجتماعي؛ وهو إعطاءها كامل الحق في ممارسة حقوقها الشخصية والأسرية وعدم تقييد اختياراتها في الأمور الاجتماعية التي تتعلق بها. إضافة لذلك التمكين السياسي؛ وهو توحيثها بحقوقها السياسية ودعمها ومنحها الحق في الاعتراض على القرارات التي تعدها جائرة في حقها. وعندما بدأت الحركة النسائية الدولية تكتسب زخماً خلال السبعينات، أعلنت الجمعية العامة عام 1975 بوصفها السنة الدولية للمرأة ونظمت المؤتمر العالمي الأول المعني بالمرأة، الذي عقد في المكسيك. وفي وقت لاحق، وبدعوة من المؤتمر، أعلنت السنوات 1976-1985 بوصفها عقد الأمم المتحدة للمرأة، وأنشأت

تمكين المرأة عبارة براقية باتت تسمع في الآونة الأخيرة حيث لا يخلو ملتقى نسائي أو مؤتمر يناقش قضايا المرأة إلا كانت تلك العبارة حاضرة. لقد كان أول استخدام لهذا المصطلح في علم الإدارة وهو من المصطلحات الحديثة التي ظهرت في قاموس تيسير الموارد البشرية خصوصاً إذا فكرت المؤسسة في تطبيق إدارة الجودة الشاملة، وله دور هام في نجاح المؤسسات، فهو يساعد على الخلق والإبداع والابتكار لدى الأفراد، وأيضاً على اختصار الأوقات مثل: مدة الإنتاج ومدة اتخاذ القرارات. هذا فيما يتعلق بمصطلح التمكين في الإدارة أما مصطلح تمكين المرأة فقد نشأت فكرته كإحدى طرق الدعم العالمي لحقوق المرأة حيث بدأ دعم الأمم المتحدة لحقوق المرأة مع الإطار الدولي المعلن في ميثاق الأمم المتحدة والذي تنص مادته الأولى على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلافاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء. ويؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمده الجمعية العامة في 10 نوفمبر 1948 على أنه "يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق" وبأن "لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو المولد، أو أي وضع

ومكاتب دولية وهم: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، شعبة النهوض بالمرأة، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.

تأسيسا على ما سبق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

كيف أثر تمكين المرأة في تكريس أهداف ومبادئ التنمية المستدامة؟ وهل ساهم تمكين المرأة في بلورة المساواة المجتمعية بين الجنسين؟

هذا ما سنعالجه من خلال النقاط التالية:

أولا: الإطار المفاهيمي لتمكين المرأة .

ثانيا: ترقية المرأة في المجتمعات المعاصرة.

ثالثا: مساهمة المرأة الريفية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالدول النامية.

رابعا: دور الجنسين في تحقيق التنمية وتجسيد المساواة الاجتماعية.

أولا: الإطار المفاهيمي لتمكين المرأة .

يعتبر التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة في الدول النامية من أهم القضايا التي احتلت مكانة هامة على قائمة الأولويات للحكومات ومختلف الفاعلين، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمساندة التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة إلا إنه مازال تبرز العديد من التحديات التي تؤثر بالسلب على قدرة المرأة على المشاركة السياسية والاقتصادية الفعالة .

صندوق التبرعات للعقد. وفي عام 1979، اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) ، التي غالبا ما نوصف بأنها الشرعة الدولية لحقوق المرأة. وبعد خمس سنوات من مؤتمر المكسيك، تم عقد المؤتمر العالمي الثاني المعني بالمرأة في كوبنهاغن في عام 1980. ودعا برنامج العمل الذي خرج به المؤتمر إلى اتخاذ تدابير وطنية أقوى لضمان ملكية المرأة على ممتلكاتها وسيطرتها عليها. وفي عام 1985، عقد المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام في نيروبي.. ووصف الكثير هذا الحدث بأنه ”ولادة الحركة النسوية العالمية“. وإدراكا منها أن أهداف مؤتمر المكسيك لم تتحقق على نحو كاف، اعتمدت 157 حكومة مشاركة استراتيجيات نيروبي التطلعية لسنة 2000. وكان تحويل صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة إلى "صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة" كهيئة مستقلة ودائمة واحداً من النتائج المبكرة لمؤتمر نيروبي. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بوصفه هيئة دائمة مستقلة ذاتيا ومشاركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدعم المباشر لتنمية المرأة ومشاريع التمكين في جميع أنحاء العالم. وفي عام 2010، أجمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إنشاء هيئة واحدة للأمم المتحدة لتكليفها بتسريع التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويدمج كيان الأمم المتحدة الجديد المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة -هيئة الأمم المتحدة للمرأة -أربع وكالات

Women المرأة و"استقواء

"Empowerment، يعني تقوية المرأة لتتغلب على الرجل في الصراع الذي يحكم العلاقة بينهما وفقا للثقافة الغربية التي أفرزت ذلك المصطلح، ويتماشى ذلك التفسير مع الحركة النسوية الراديكالية التي تبنت: "مبدأ الصراع بين الجنسين -الإناث والذكور -انطلاقاً من دعوى أن العداء والصراع هما أصل العلاقة بينهما، ودعت إلى ثورة على الدين، وعلى الله، وعلى اللغة، والثقافة، والتاريخ، والعادات والتقاليد والأعراف، بتعميم وإطلاق! وسعت إلى عالم تتمحور فيه الأنثى حول ذاتها، مستقلة استقلالاً كاملاً عن عالم الرجال.¹

2. تجسيد تمكين المرأة على المستوى الدولي:

احتلت أجندة استقواء المرأة ومساواة الجندر الأولوية لدى عدد من الهيئات والصناديق التابعة للأمم المتحدة، ثم جاء عام 2010 ليشهد أكبر صور مؤسسة "استقواء (تمكين) المرأة" على المستوى الدولي، حيث تم تأسيس هيئة دولية مخصصة لذلك الغرض بعنوان "هيئة الأمم المتحدة لمساواة الجندر واستقواء (تمكين) المرأة" والتي اختصرت لتصبح "نساء الأمم المتحدة (UN WOMEN)، وذلك بموجب قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة (A/RES/64/289) في جويلية 2010، بميزانية حدها الأدنى 500 مليون دولار شهريا، تقوم الحكومات بتغطيتها.

بحيث يعتبر التمكين اشمل وأوسع يتضمن تمتع المرأة بحرية الاختيار بين بدائل متاحة، وكذلك قدرتها على اتخاذ القرارات، بمعنى آخر فإننا نجد إختلاف كبير بين قرار مشاركة المرأة في سوق العمل وبين حرمتها في التصرف في الدخل أو استقلالها المادي الأمر الذي يؤكد انفصال مؤشر مشاركة المرأة سياسيا واقتصادياً عن قضية التمكين وهو ما يعني وجود مشكلات:اجتماعية واقتصادية وغيرها.

1. مفهوم تمكين المرأة:

Women مترجم مصطلح

Empowerment، إلى "تمكين المرأة"، وهي ترجمة خاطئة، تؤدي إلى تغيير المعنى والمضمون وتوجيه الفهم باتجاه مختلف تماما، فكلمة التمكين هي كلمة قرآنية تتلقاها الذهنية العربية والإسلامية بمفهوم إيجابي ألا وهو: تمكين المرأة من حقوقها التي منحها إياها الشريعة الإسلامية. في حين أن المرادف لكلمة تمكين في اللغة الانجليزية هو كلمة Enabling ، وليس Empowering، أما الترجمة الصحيحة لمصطلح Women Empowerment فهي: "استقواء المرأة" فكلمة Power تعني قوة، وكلمة Empowering تعني تقوية، وكلمة Empowerment تعني استقواء.

وعليه فان تمكين المرأة يعني مشاركتها الفعالة في كافة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل المجتمع.

ثانيا: ترقية المرأة في المجتمعات المعاصرة

في منتصف القرن العشرين الماضي بدأ المجتمع الدولي يدرك أن ظاهرة التمييز ضد المرأة واحدة من أهم العقبات التي تواجه خطط وبرامج التنمية في دول العالم النامي، هذا ما جعل الباحثين و خبراء التنمية ينظرون لموضوع التنمية بمعناه الشامل وما له من علاقة وثيقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وان الاستثمار في رأس المال البشري أداة فعالة للتنمية وتمكين المرأة كآلية لخلق المساواة المجتمعية خاصة وان هذه الفترة شهدت العديد من التمييز والتهميش للمرأة، وللوقوف عن أسباب هذا التمييز وإيجاد طرق لتمكين المرأة سارع المجتمع الدولي والإقليمي والمحلي لعقد العديد من الاتفاقيات من اجل الاستثمار في العنصر النسوي وكذا تمكينها في الحياة السياسية والاقتصادية .

1. منظمة الأمم المتحدة:

1.1- لجنة وضع المرأة: بعد عام واحد من إنشائها وفي عام 1946 قامت هيئة الأمم المتحدة بإنشاء لجنة وضع المرأة؛ وهي لجنة فنية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مخصصة حصرا لصنع السياسات الدولية المتعلقة بالمساواة ما بين الجنسين والنهوض بوضع النساء في كل المجالات بما في ذلك المجال السياسي(منظمة

وقد ضمّت الهيئات الرئيسة التي كان محور عملها يتركز بشكل رئيسي على مساواة الجندر، واستقواء المرأة، وهي: مكتب المستشارية الخاصة لقضايا الجندر والنهوض بالمرأة(OSAGI) ، وشعبة النهوض بالمرأة في الأمانة العامة(DAW) ، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة(UNIFEM) ، ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل تقدم المرأة (INSTRAW).

3. تجسيد تمكين المرأة على المستوى المحلي:

ورد في التقرير الصادر عن جامعة الدول العربية 2004 (والذى تناول التقييم العشري لتطبيق منهاج بكين بعد مرور عشر سنوات على بيكين) تحت عنوان "لحمة عامة موجزة عن الانجازات الرئيسية في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: عملت الدول العربية على إنشاء آلية وطنية خاصة على أعلى مستوى أو على تعديل مهام الآليات القائمة بما يتواءم مع ما هو منصوص عليه في منهاج عمل بكين للآليات الوطنية. وقد أنيطت بهذه الآلية كمرجعية حكومية مهمتان : مهمة التنسيق بين مختلف المؤسسات العامة، وبين مؤسسات المجتمع المدني، ومهمة الرصد والمتابعة التي تقوم بها جميع الجهات الحكومية في كل ما يتعلق بشئون المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين، وهي إما ذات طبيعة تقريرية أو ذات طبيعة استشارية²

والمشاركة في منظمات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد،. (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1979)

1. 3- مؤتمر الأمم المتحدة الرابع بشأن المرأة: تمخض عن هذا المؤتمر وثيقة سميت " بإعلان برنامج عمل بكين" التي وافقت عليها الدول المشاركة بالإجماع. وطلب الإعلان بالعمل على زيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار لتصل في الحد الأدنى إلى 30 % وهذا ما ورد في الفقرة: 190، من نص الاتفاقية- : " أن المطلوب من جانب الحكومات مراجعة التأثير المتغير للنظم الانتخابية في التمثيل السياسي للمرأة في الهيئات المنتخبة، والنظر عند الاقتضاء في تعديل هذه النظم وإصلاحها، كما أن نسبة 30% التي وضعها مؤتمر بكين تُعد هدفاً أولياً للوصول للمرأة إلى مواقع صنع القرار وكخطوة أولى لتحقيق الهدف المرجو (الوصول بالنسبة إلى 50%) "، في حين دعت الفقرة: 192 الحكومات على تفعيل آليات وتدبير إيجابية لتكوين الأعداد الضرورية من القائدات والمسؤولات التنفيذيات والمديرات في المناصب الإستراتيجية لصنع القرار.(إعلان منهاج بكين)

2. منظمات دولية حكومية وغير حكومية:

لا تزال هناك منظمات حكومية وغير حكومية تقوم بعمليات لحث الدول على الالتزام باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1979، وبما جاء في مؤتمر بكين المنعقد عام 1995 وما لحقه من مؤتمرات تنفيذية، وانطلاقاً من الاعتراف بأن المكتسبات

الأمم المتحدة) وقد لعبت هذه اللجنة دورا هاما في حث البلدان على الاهتمام بالمرأة وتبني نظام الحصص النسائية في الانتخابات، كما كان الحال مع الهند، مثلا : في عام 1975 عندما ناقشت اللجنة مع الحكومة الهندية كفاءات تخصيص مقاعد للنساء في المجالس المحلية المنتخبة.³ هذا في الجانب المشاركة السياسة في حين منحت العديد من الجهات فرص عمل في الجانب الاقتصادي وبالتالي مساهمتها في التنمية الاقتصادية بشكل كبير.

1. 2-اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد

المرأة 1979: تعتبر هذه الاتفاقية نقطة تحول في مسار ترقية حقوق المرأة، بحيث تلزم الاتفاقية الدول الأطراف بمنع كل تمييز ضد المرأة، كما دعت إلى الإسراع لمحاربهته بإدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها أو تشريعاتها ، واتخاذ المناسب من التدابير ، لا سيما في الميادين: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية، ولكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين ومن اجل الإسراع للوصول للمساواة الفعلية بين المرأة والرجل دعت الاتفاقية الى وضع برنامجا للعمل الوطني لإنهاء هذا التمييز. وتستهدف الاتفاقية الثقافة والتقاليد بوصفها قوى مؤثرة في تشكيل الأدوار بين الجنسين والعلاقات الأسرية، أما في المجال السياسي دعت الاتفاقية الدول الأطراف إلى تبني نظام الحصص النسائية - الذي سمته تدابير خاصة مؤقتة أو تمييز إيجابي- في الانتخابات بشكل يكفل للمرأة المشاركة في صياغة سياسة بلادها وفي تنفيذها، و تقلد المناصب العامة بكافة مستوياتها،

إن التأكيد على تنفيذ منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة يستلزم قيام الجميع باتخاذ إجراءات فورية ومتضافرة لإقامة عالم يسوده السلام والعدل والإنسانية ويستند إلى جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك مبدأ المساواة بين جميع البشر من جميع الأعمار ومن جميع ميادين الحياة، للمساهمة بشكل عادل في النمو الاقتصادي المطرد والواسع القاعدة في سياق التنمية المستدامة أمر لازم لدعم التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية.

هذا وقد اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ((ECOSOC القرار (2004/4) الذي أكد على أن إدماج منظور الجنندر" يشكل إستراتيجية رئيسية فيما يتصل بالتنفيذ الكامل لمنهاج عمل بيكين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين، والمرابحة العشرية باعتبار ذلك تكملة للاستراتيجيات+ المتعلقة بتمكين المرأة، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وقرار مجلس الأمن 1325 المؤرخ في 31 أكتوبر 2000 بشأن المرأة والسلام والأمن (رأفت صلاح الدين)

ثالثا: مساهمة المرأة الريفية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالدول النامية

إن عدم تمكين المرأة مشكلة تواجه الكثير من المجتمعات النامية، بل وأحيانا المتقدمة، وعدم التمكين هذا يظهر في صور متعددة لعل أهمها هو عدم المساواة

التي حَققتها المرأة في الحقل السياسي خلال القرن الماضي كانت غير كافية؛ بحيث قرّرت عدة منظمات غير حكومية في عام 2007 المتمثلة في المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، والاتحاد البرلماني الدولي، والمعهد الديمقراطي الوطني وغيرها، إدراج مسألة تكافؤ الفرص بين الجنسين في الحياة السياسية ضمن سلم أولوياتها، بوضع استراتيجية تكمل جهودها في سبيل الارتقاء بالمساواة بين الجنسين. (شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة) في حين أصدرت منظمات حكومية توصيات مماثلة كالمجلس الأوروبي والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والكومنولث، والاتحاد الإفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي ومنظمة الدول الأمريكية، بحيث دعمت هذه الدول مشاركة المرأة في الحياة السياسية في كل أنحاء المعمورة.⁴

وقامشيا مع التطورات الحاصلة في الأنظمة الديمقراطية والتي منحت العديد من الحقوق السياسية والمدنية للمرأة استمرت الجهود الدولية الهادفة إلى النهوض بالمرأة؛ وتمحورت أغلبها حول متابعة تنفيذ توصيات إعلان برنامج عمل بكين، وفي سبتمبر عام 2000 عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤتمر بكين(+5) تحت عنوان " المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" خصص لدراسة تطبيق التوصيات الصادرة عن مؤتمر بكين حول المرأة لسنة 1995 .

(منظمة الأمم المتحدة، 2000)

1. 2. التمييز النوعي بين الرجل والمرأة: والذي يمثّل أحد المشاكل الهيكلية في سوق العمل ، حيث يأتي ، التمييز سواء في تقسيم الوظائف بشكل أو بآخر، أو حتى في مستويات الأجور، الأمر الذي يقلل من الحافز أمام المرأة للمشاركة.

خاصةً إذا أضفنا أن المرأة تحتاج أحياناً إلى معدلات أجور مرتفعة تحفزها للخروج للعمل وترك أولادها أو إرسالهم لدور حضانة ذات تكلفة مرتفعة .

1. 3. عدم توفر المعلومات بسهولة ويسر ودرجة كافية أمام المرأة بالنسبة لاحتياجات سوق العمل أو فرص العمل المتاحة وكذلك عن برلمج التدريب وأنواع الخبرات المطلوبة، بالإضافة أيضاً إلى صعوبة الحصول على التمويل الكافي وعدم تيسر وصولها إلى الأسواق وعدم تمتعها بشبكات اتصال كافية.⁵

ولمواجهة هذه العقبات التي تقف حاجز أمام تميز المرأة وفرض وجودها في المحيط الاقتصادي والسياسي يجب توفير المناخ المناسب لمشاركة المرأة في تنمية بلدها مثلها مثل الرجل والحد من أشكال التمييز بينهم في مجالات التعليم

بين الرجل والمرأة الأمر الذي يؤدي إلى وجود تمييز في المجتمع مما يولد الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، خاصة في الدول النامية أين تجد المرأة نفسها مجبرة على إعالة عائلتها والوقوف أمام ظاهرة الفقر ، ويزداد الأمر شدة عند اختلال الأدوار أو الموت المبكر للرجل إذ يتراوح معدل حياة الرجل في الدول النامية والإفريقية خاصة 51 سنة حسب إحصائيات هيئة الأمم المتحدة.

1. واقع المرأة في الدول النامية:

وعلى الرغم من كافة الجهود التنموية من اتساع للقاعدة التعليمية وزيادة الرعاية الصحية وكذلك الإصلاحات المؤسسية من قوانين وتشريعات وغيرها التي بذلت في الدول النامية في العقود الأخيرة، ناهيك عن الموثيق والالتزامات الدولية التي التزمت بها هذه الأخيرة والتي بدورها تضمن حقوق المرأة، فإن مشاركة المرأة في سوق العمل مازالت ضعيفة، ويرجع هذا الضعف إلى العديد من المعوقات نوجزها فيما يلي:

1. 1. الظروف والمعتقدات الاجتماعية:

حيث مازال هناك الفكر السائد على الموروثات الاجتماعية القديمة والقائم على التقسيم التقليدي للأدوار بين المرأة والرجل، الأمر الذي يعني أن قضية العمل بالنسبة للمرأة هي ليس نفس درجة أهمية العمل للرجل.

إلى مجموعة واسعة وعميقة من التدابير المطلوبة، ويعد تحسين إمكانية الحصول على فرص عمل لائقة أمراً بالغ الأهمية للحد من الفقر، ولا سيما بالنسبة للنساء والشباب في المناطق الريفية الذين يشكلون نسبة متزايدة من قوة العمل الريفية في العديد من البلدان النامية، ويؤدي تطوير مهارات ومعرفة النساء والفتيات الريفيات من خلال التدريب على القراءة والكتابة والحساب والتدريب المهني إلى تمكينهن من المشاركة بشكل أكبر في أنشطة التنمية وفرص الأعمال، ويؤدي التعليم وتنمية المهارات إلى تعزيز القدرات وتجهيز النساء الريفيات، ولا سيما الشابات، للنجاح في العمل الزراعي وغير الزراعي.⁸

وهناك حاجة إلى تعزيز مشاركة النساء ودورهن القيادي في المنظمات الريفية والمجموعات المجتمعية ودعم المجموعات النسائية لتعزيز صوتهن وتأثيرهن، ويجب دعم النساء الريفيات للسيطرة بشكل أكبر على القرارات التي تؤثر على حياتهن، بما في ذلك في الشؤون العامة، وفي مجموعات المستخدمين مثل منظمات المزارعين، وعلى مستوى المجتمعات المحلية والأسر. كما أن تمكين النساء على مستوى الأسرة مهم لرفاههن العام ورفاه أسرهن أيضاً.⁹

كما تواجه النساء عقبات رئيسية في أسواق العمل الريفية، التي تميل إلى تفضيل الشباب المتعلمين. وتشتمل التدابير الرامية إلى التغلب على هذه القيود على تدخلات مباشرة لتعزيز المهارات، وبناء الأصول وتحسين

والصحة والشؤون الاجتماعية وذلك في إطار الأهداف التالية:

- زيادة معدلات مساهمة المرأة في عملية التنمية مما يتيح مواكبة معدلات التنمية لمعدل الزيادة السكانية .
- تحديد احتياجات المرأة في مجالات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والوقوف على المعوقات الرئيسية التي تحد من القيام بدورها في العمل والأسرة والمجتمع؛
- نشر الوعي الثقافي بين فئات المرأة وفي كافة الأماكن، وخاصة المناطق العشوائية والريفية والنائية وكافة المناطق التي تعاني المرأة فيها من التمييز.⁶

وهذا ما تم التأكيد عليه في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية والذي انعقد في ريو دي جانيرو في عام 1992م ، حثت المنظمات الغير الحكومية على فهم الارتباط بين قضايا المرأة والتنمية المستدامة وفي المؤتمر العالمي حول حقوق الإنسان الذي انعقد في فينا عام 1993م تم أخيراً القبول بحقوق المرأة باعتبارها من قضايا حقوق الإنسان الدولية⁷

وبناءا عليه فان تعزيز المساواة بين الجنسين يعتبر تيسير الوصول إلى الموارد والأصول الإنتاجية والسيطرة عليها أساسيا بالنسبة للنساء الريفيات للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاستفادة منها عن طريق تنويع قاعدة دخلهن. غير أن حجم التحدي هائل، ويشير

1. 3. الاستدامة: مستقبلية ديمومة التنمية ورسم سياسات تنموية الأمد طويلة . التمكين : مشاركة المرأة مشاركة فعالة في صنع القرارات والسياسات من خلال تعزيز قدراتها في مختلف المجالات¹¹

من خلال ما سبق نستنتج انه رغم أن النساء يشكلن نصف سكان العالم إلا أنهن لا يحصدن ثمار النمو والتنمية على قدم من المساواة مع الرجل حيث تشير الإحصاءات إلى ما يأتي : تشكل النساء نسبة 70 % من سكان العالم لكنها تسيطر على جزء صغير من ثروات العالم ، كما أنها تحظى بنسبة 1 % من الدخل العام وفي المقابل تملك اقل من 1 % من الأملاك العامة.¹²

ومن هنا يمكن أن نتساءل هل السياسات التنموية أخذت بالاعتبار حاجات المرأة ومساهماتها وهل اعتبرت المرأة عنصراً فعالاً ومنتجاً أم أنها مجرد مستهلكة؟ و هل تتحقق التنمية الفعالة بغياب المرأة عن العملية التنموية؟

منذ السبعينات من القرن الماضي بدأ الاهتمام العالمي والتفكير بضرورة مساهمة المرأة في التنمية من أجل تفعيل العملية التنموية واعتبروا أن السياسات التنموية السائدة لا تأخذ بعين الاعتبار النساء بل تزيد من تهميشهن ولذلك وضعت برلمج وسياسات تنموية خاصة لهن من منظور المقاربة التشاركية بحيث ساهم هذا النهج في إشراك النساء في العمل التنموي دون

فرص الحصول على الموارد الأساسية، إلى جانب الإصلاحات السياسية و المؤسسة الأوسع نطاقا لمعالجة الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتحيز ضد النساء وانعدام المساواة بين الجنسين.

رابعا: دور الجنسين في تحقيق التنمية وتجسيد المساواة الاجتماعية.¹⁰

التمكين الاقتصادي التنموي للمرأة:

إن التوجهات التنموية التي استهدفت النساء واعتبرت المرأة احد أهم مداخل التنمية المرأة، باعتبار أن مفهوم التنمية هو عمل مقصود أو تدخل لتغيير نمط إجتماعي معين إلى نمط آخر ولرفع المستوى المعيشي للفرد لجعله مشاركا" ومستفيداً أو قادراً على دفع عجلة التنمية بصفة مستدامة على أن تتوفر العناصر الأساسية للتنمية من منظور مقاربة مشاركة المرأة في التنمية وهي: الإنتاجية، العدالة الاجتماعية، الاستدامة، والتمكين. وسيتم توضيح ذلك ضمن المقاربات التالية المقاربة كما يلي:

1. 1. العدالة الاجتماعية : اعتبار المرأة فعالة في عملية التنمية وإعطائها صلاحيات اقتصادية وسياسية واجتماعية تعمل على تقليص الفوارق بين المرأة والرجل وإنصافها حتى تؤدي أدوارها الثقافية والإنجابية والإنتاجية والسياسية

1. 2. الإنتاجية : إشراك المرأة مشاركة فعالة في عملية توليد مداخل جديدة .

تؤمن لها مصدراً دائماً للدخل، كذلك تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة على المستوى القومي، مما يؤدي للوصول على معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة، ورفع القدرة التنافسية للمرأة في سوق العمل في ظل اقتصاديات السوق والخصخصة والعولمة وتخفيض معدلات البطالة. كما تعتبر المشاركة الاقتصادية للمرأة ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. إن مشاركة المرأة في النمو الاقتصادي تدفع عجلة النمو التقدم الاقتصادي، وذلك لأن المرأة ليست كائناً يسعى لمجرد البقاء، وإنما المشاريع التي تقوم بها المرأة سواء صغيرة أم متوسطة الحجم تساهم وبشكل إيجابي وفعال في تعزيز الاقتصاديات الوطنية.¹⁴

1. التمكين السياسي للمرأة:

يرتبط التمكين السياسي للمرأة في الدول النامية بعدد من المتغيرات المجتمعية من بينها مدى نضج وثقافة هذه المجتمعات وتقبلها لانخراط المرأة في العمل العام والعمل السياسي، بحيث نجد هناك تحسن في وضع المرأة السياسي خاصة من خلال التعديلات التشريعية مثل تعديل قانون الصوت الواحد وقانون الأحوال الشخصية في الأردن، منح حصص نسائية في التشريع الجزائري وغيرها من الدول التي تعمل على إدماج المرأة في الحياة السياسية، وبالرغم من زيادة نسبة الحضور النسوي في المجال السياسي إلا أن معدل تمكينها للعمل السياسي ما زال منخفضاً.

التخطيط واتخاذ القرارات، وهذا ما يؤكد مدخل المرأة والتنمية على أهمية إدماج المرأة في العملية التنموية وتمكينها من الإسهام الملائم والضروري لتحقيق التنمية بشكل عادل و تمكينها من الحصول على ثمار التنمية بشكل عادل.

في المقابل نجد مقارنة النوع الاجتماعي تختلف عن مقارنة المرأة والتنمية إذ تعتبر مقارنة النوع الاجتماعي التي جاءت كرد فعل عن هذه الأخيرة تهدف إلى إعادة تشكيل ملامح العلاقات التي كانت سبباً لانعدام المساواة في العلاقات بين الجنسين، ما حال دون التوصل إلى تنمية عادلة للنساء والرجال.

إن المنظور المبني على النوع الاجتماعي هو عامل أساسي في جعل الصحة والتعليم والمشاركة الاقتصادية والسياسية وغيرها محاور للتنمية، وبناء على ذلك فإن ضمان المساواة بين الجنسين مثلاً فيما يتعلق بتوفير فرص العمل وبإمكانية اتخاذ القرارات يلعب دوراً مهماً في تقليص الفقر.¹³

وعليه فإن إن تطبيق النوع الاجتماعي في التنمية يؤدي إلى تفهم أفضل للأدوار التي يؤديها كل من النساء والرجال لأن المساواة تمكن جميع أفراد المجتمع من المساهمة في تنمية مجتمعاتهم. وباندماج المرأة في النشاط الاقتصادي وارتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل يؤدي إلى تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية، منها الحصول على فرص التوظيف التي

والدولية، وفي ذات الوقت نجح عدد قليل من النساء في قبول مناصب سياسية مهمة.

التمكين الاجتماعي : والذي يركز بدوره على مجموعة من الأمور، وهي زيادة نسبة مشاركة المرأة في القضايا المجتمعية، محلياً وعربياً مع التأكيد على دورها الهام في تكوين القيم الإيجابية على مستوى الأسرة والمجتمع حيث يتجسد تمكين المرأة اجتماعياً فيما يلي:

– إيجاد المزيد من العلاقات المتنوعة بين منظمات المرأة الوطنية والعربية من أجل التنسيق فيما بينها

– رفع مستوى الوعي للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة

– العمل على توفير الخدمات التي تساعد المرأة على إحداث التوازن في مسؤوليتها ودورها التنموي.

خاتمة

إن تحرير مصطلح التمكين ليناسب مجتمعاتنا يتطلب التأني به عن مفهوم الفردية والذي صاحب تمكين المرأة الغربية وأدى إلى تفسخ الأسرة والمجتمع . ينبغي أن نرعى ونحافظ ونشجع طبيعة وعلاقات الأسرة الممتدة وعلاقات الجوار كشبكات اجتماعية تحمي المرأة والطفل والرجل من أمراض وكوارث الفردية الأنانية والتي يزرع تحت عبئها الغرب وينادي العقلاء فيه إلى ضرورة الرجوع إلى العلاقات الجمعية الداعمة للأفراد وعدم الانسحاق

إذ تعتبر المشاركة السياسية بوجه عام مجموعة من الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع (نساء و رجال) في اختيار حكامه و في صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات العمل و النظام السياسي فالمشاركة السياسية تشمل القيام بالأنشطة السياسية المختلفة مثال تقلد منصب سياسي أو عضوية حزب والترشيح في الانتخابات و التصويت و مناقشة كافة القضايا العامة من خلال المجالس النيابية و الشعبية.

بحيث يرى البعض في اعتماد الحصص النسائية، " بأنها آلية لمواجهة التمييز اعتمدت لنية تجنيد عدد كاف من النساء في المناصب السياسية لضمان فاعلية في الساحة السياسية، و يسعى هذا الإجراء للتغلب على العقبات التي أدت إلى نقص تمثيل المرأة في الحياة السياسية، وذلك لتحقيق الزيادة السريعة لوصول المرأة في الحياة السياسية، وتهدف الحصص النسائية لتصحيح بعض العقبات التي تحول دون وصول المرأة إلى المؤسسات السياسية خاصة المجالس المنتخبة، ولضمان حد أدنى من النساء في هذه المؤسسات وهي نسبة لا تقل 20 أو 30%¹⁵.

وفي المقابل ، شهدت العقود الأخيرة تقدماً ملحوظاً في المشاركة السياسية للمرأة وتزايدت في مناطق العالم أعداد المنظمات والشبكات والحركات النسائية كما تزايدت قوتها بتأثيرها في السياسات المحلية والوطنية

رفض تقديس تطبيقات المسلمين وتفسيراتهم لنصوص الإسلام تحت تأثير مراحل تاريخية وثقافية معينة بقدر ماهو رفض الانسياق الأعمى غير المميز لنماذج التمكين التغريبية ، خاصة تلك التي تنبثق من السخط على الأنوثة والرغبة في الترجل باعتبار أن تحرير وتمكين المرأة يقاس بمدى اقتراب جوهرها ومظهرها من الرجولة.

عدم الفصل التعسفي بين تمكين المرأة الفردي ونهضة مجتمعتها وأمتها ، والعمل على تعبئة طاقات النساء للقيام بثورة تحررية شاملة على المستوى النفسي والاجتماعي والثقافي والسياسي في إطار قيم الإسلام، ذلك لأن نهضة المجتمع ستعود بالخير والازدهار أول ما تعود على أفرادها نساء و رجالا.

الاستفادة من تجارب النساء في ثقافات مختلفة ومنها الغربية ، مع الاحتفاظ دائما بحق قبول أو رفض ما يطرح علينا من قبل المنظمات النسائية العالمية بما يتوافق مع خصوصية ثقافتنا وتحديات ظروفنا . وإذا كانت الناشطات الغربيات يشترطن إتباعا حرفيا سلبيا لمشاريعهن ورؤاهن ، فان هذا نوع آخر من أنواع التسلط والهيمنة ، حيث يؤدي بنا إلى التحرر من السيطرة غير الشرعية لجهل الرجال والتقاليد البالية إلى الوقوع تحت هيمنة الناشطات الغربيات وأرائهن حول التمكين والتحرر.

الهوامش

وراء الانجازات الفردية المنقطعة الصلة بمصلحة الجماعات والمجتمع.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار بأن مستوى التنمية في أي بلد يكون متناسب ومتجانس بشكل مباشر مع النهوض بالمرأة وهذا النهوض والتقدم لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تلاشت كل التحيزات والصور النمطية البالية وسياسات القهر والإذلال للمرأة وأفسحت المجال للمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية وإعطاء فرص متساوية للرجال والنساء على السواء في القضايا الوطنية والدولية.

وبناء على ما سبق توصلنا من خلال هذه المساهمة المتواضعة أنه يمكن بلورة ماهية وأهداف وكيفية تمكين المرأة العربية من خلال ما يلي:

يجب أن تنطلق المرأة إلى العمل الخاص والعام من خلال رؤية شاملة لحياة الإنسان في هذه الدنيا باعتبارها فرصة لترقيته وتساميه اللامحدود - عن طريق النضال الداخلي والخارجي - وليس باعتبارها سباقا محموما على اللذات والمتع المادية الرخيصة

رفض لذوبان شخصية المرأة وانمحاءها في شخصية الرجل بقدر ماهو رفض لتكريس الأنانية الفردية في نفسيته فتعيش في عالم انعزالي مليء بطموحات فردية منافية للجانب الطبيعي والاجتماعي في تركيبها وتركيب كل إنسان ذكرا أم أنثى.

- والعمل_أوراق سياسات_الجامعة الأمريكية بالقاهرة، نوفمبر 2009، ص.10
7. الحماقي يمن ، أسس إدماج النوع الاجتماعي في سياق التنمية في المجالات المرتبطة بالفرص، ص.11
8. إعلان مؤتمر ري ودي جانيرو (1992)
9. تقرير التنمية الريفية (2016) ، ص.66
10. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير التنمية الريفية لعام 2016 ، روما:، سبتمبر 2016، ص.49.50
11. تقرير التنمية الريفية (2016) ، ص.66
12. المركز التربوي للبحوث والانماء، دليل تدريبي للمعلمات والمعلمين حول قضايا النوع الاجتماعي في التعليم ، مطبعة المركز التربوي للبحوث والانماء، 2012، ص.21.
13. المرجع نفسه، ص.30.
14. المرجع نفسه، ص.31.
15. Hoodfar Homa, Tajali Mona, **electoral politics making quotas work for women** (London: women living under Muslim laws, 2011, p p.44,45.
1. حلمي محمد كاميليا، مفهوم مصطلح تمكين المرأة في منشأة، ورقة مقدمة في ورشة عمل حول دور المرأة في العمل الخيري والتطوعي ، الكويت: 16/15 سبتمبر 2012 متوفر على النت على الربط التالي <http://iicwc.org/lagna/iicwc/iicwc.php?id=1038> تم الاطلاع عليه يوم 28 مارس 2018.
2. المرجع نفسه.
3. Parween Samina, " gender quota: travails of the women reservation bill in India ", **journal of humanities and social science, vol. 19, issue. 03, 2014, p p.98, 99.**
4. Krook Mona Lena, (2007)" candidate gender quotas: a framework for analysis ", **European journal of political research, no.46, p.373,374**
5. رأفت صلاح الدين، المرأة بين " الجندره " و " التمكين، متوفر في النت على الرابط <http://socio.montadarabi.com/t4037-topic>
6. صقر هالة ، شحاتة عبد الله، " التمكين الاقتصادي للمرأة: المعوقات والحلول المقترحة "، مركز البحوث الاجتماعية بالقاهرة، البرنامج البحثي حول المرأة

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

9. رأفت صلاح الدين، المرأة بين " الجندرة " و " التمكين، متوفر في النت على الرابط <http://socio.montadarabi.com/t4037-topic>
10. صقر هالة ، شحاتة عبد الله (2009) ، "التمكين الاقتصادي للمرأة: المعوقات والحلول المقترحة" ،مركز البحوث الاجتماعية بالقاهرة، البرنامج البحثي حول المرأة والعمل_أوراق سياسات_الجامعة الأمريكية بالقاهرة، نوفمبر 2009.
11. شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة، " التجارب في مجال إنفاذ قوانين التكافؤ من أجل تحسين تمثيل المرأة السياسي " ، متوفر في النت على الرابط : (www.iknowpolitics.org)
12. كاظم نائر رحيم ،(2016) معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في جامعة القادسية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية المجلد 24، العدد 2، العراق.
13. منظمة الأمم المتحدة، الجمعية العامة (2000) ، قرارا الجمعية العامة S-23/2 و S-23/3 بشأن الإجراءات والمبادرات الأخرى لتنفيذ منهاج عمل بكين، 10 جويلية 2000.
14. منظمة الأمم المتحدة، لجنة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، " إدارة الهيئة " : متوفر على الرابط التالي:
1. الحماقي بمن ، أسس إدماج النوع الاجتماعي في سياق التنمية في المجالات المرتبطة بالفرص.
2. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، (2016) تقرير التنمية الريفية لعام 2016 ، روما:، سبتمبر 2016.
3. المركز التربوي للبحوث والانماء، (2012)، دليل تدريبي للمعلمات والمعلمين حول قضايا النوع الاجتماعي في التعليم ،مطبعة المركز التربوي للبحوث والانماء، 2012.
4. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الصادرة عام 1979، المواد: 01، 02، 03، 04، 05.
5. إعلان منهاج بيكين، الفقر: 190، 191، 192.
6. إعلان مؤتمر ري ودي جانيرو (1992)
7. تقرير التنمية الريفية (2016) .
8. حلمي محمد كاميليا، (2012) مفهوم مصطلح تمكين المرأة في منشأة ورقة مقدمة في ورشة عمل حول دور المرأة في العمل الخيري والتطوعي ،الكويت: 16/15 سبتمبر 2012 متوفر على النت على الرابط التالي <http://iicwc.org/lagna/iicwc/iicwc.php?id=1038> تم الاطلاع عليه يوم 28 مارس 2018.

framework for analysis ",
**European journal of political
research**,no.46.

3. Parween Samina, (2014) " gender quota: travails of the women reservation bill in India ", **journal of humanities and social science**, vol. 19, issue.03.

[Http://www.un.org/ar/aboutun/structure/unwomen/csw.shtml](http://www.un.org/ar/aboutun/structure/unwomen/csw.shtml)

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Hoodfar Homa, Tajali Mona, (2011), **electoral politics making quotas work for women** (London: women living under Muslim laws .
2. Kroom Mona Lena, (2007)" candidate gender quotas: a